

السياسة الفرنسية في فاس

الباحث الأول:

رغد غزوان صبري

الباحث الثاني:

أ.م.د. خالد سعود كاظم

جامعة سامراء / كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص:

يسلط هذا البحث الضوء على السياسة الفرنسية في مدينة فاس خلال فترة الحماية (1912م)، مركزاً على التحولات السياسية والإدارية التي قادها المقيم العام هوبير ليوتي، وآليات إخضاع السلطة المخزنية وإعادة تنظيمها. فقد اعتمدت فرنسا نظام الحكم غير المباشر، القائم على الإبقاء الشكلي على مؤسسة السلطان والمخزن، مع نقل السلطة الفعلية إلى الإقامة العامة. وشملت الإصلاحات إنشاء مديريات إدارية وأجهزة رقابية فرنسية، وتقليص صلاحيات الحكومة المغربية، وإعادة توزيع الاختصاصات بما يخدم مشروع الحماية. وعالج البحث طبيعة العلاقة بين السلطات الفرنسية والسلطانين عبد الحفيظ ويوسف بن الحسن، موضعاً ظروف استقالة الأول سنة 1912 وتنصيب الثاني في إطار توازن بين الحفاظ على الشرعية الدينية للسلطان وترسيخ السيطرة الاستعمارية. ويخلص البحث إلى أن سياسة الحماية قامت على الجمع بين القوة العسكرية، واستثمار الرمزية الدينية للمؤسسة السلطانية، وإعادة هندسة الإدارة المحلية، بما أفضى إلى إفراغ السيادة الوطنية من مضمونها مع الإبقاء على مظاهرها التقليدية.

الكلمات المفتاحية: الحماية الفرنسية، فاس، هوبير ليوتي، المخزن المغربي، السلطان يوسف.

French Colonial Policy in Fez

Raghad Ghazwan Sabri Muhammad

Prof. Dr. Khaled Saud Kazem

University of Samarra / College of Education for Human Sciences

Abstract:

This study highlights French policy in the city of Fez during the Protectorate period (1912), focusing on the political and administrative transformations led by Hubert Lyautey and the mechanisms employed to subordinate and restructure the Makhzen authority. France adopted a system of indirect rule that preserved the formal structure of the Sultan and the traditional government while transferring effective power to the General Residency. The reforms included the establishment of French administrative directorates and supervisory bodies, the curtailment of Moroccan governmental powers, and the redistribution of competencies in a manner that served the objectives of the Protectorate. The study further examines the nature of the relationship between the French authorities and the sultans Abd al-Hafid and Yusuf ibn al-Hasan, clarifying the circumstances surrounding the abdication of the former in 1912 and the enthronement of the latter within a framework that balanced the preservation of religious legitimacy with the consolidation of colonial control. It concludes that French policy combined military force, symbolic utilization of the Sultan's religious authority, and comprehensive administrative restructuring, ultimately emptying national sovereignty of its substance while maintaining its traditional appearance.

Keywords: French Protectorate, Fez, Hubert Lyautey, Moroccan Makhzen, Sultan Youssef.

المقدمة :

شكّلت مدينة فاس، بوصفها العاصمة التاريخية والروحية للمغرب، محوراً أساساً في مشروع الحماية الفرنسية ابتداءً من سنة 1912. فبعد توقيع معاهدة الحماية مع السلطان عبد الحفيظ، شرعت فرنسا في إعادة تنظيم المجال السياسي والإداري للمدينة، بما يخدم أهدافها الاستعمارية مع الإبقاء على المظاهر التقليدية للمخزن والسلطة السلطانية. وقد اتسمت السياسة الفرنسية في فاس بازدواجية واضحة، جمعت بين فرض السيطرة العسكرية والإدارية من جهة، والمحافظة الشكلية على الرمزية الدينية والثقافية للمدينة من جهة أخرى. فأنشئت إدارة استعمارية حديثة، ونُقلت العاصمة إلى الرباط، مما أفقد فاس مركزها السياسي، في حين

استمرت كمرکز ديني وعلمي ورمز للهوية المغربية. وأحدثت سياسات الحماية تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة، تمثلت في إعادة توجيه النشاط التجاري، وظهور أحياء أوروبية جديدة إلى جانب المدينة العتيقة، الأمر الذي أفرز انقسامًا عمرانيًا واجتماعيًا واضحًا. وتبرز دراسة السياسة الفرنسية في فاس بوصفها مدخلًا لفهم طبيعة الحكم الاستعماري القائم على الهيمنة الإدارية مع الحفاظ على البنية الرمزية التقليدية.

أولاً: التغيرات السياسية والإدارية في المدينة. 1-التنظيم السياسي:

اعتمد "هوبير ليوتي" سياسة الحصار والتجسس، اذ ركّز على جمع المعلومات عن القبائل ومواردها وتحركاتها، وعمل على شلّ حركتها بقطع الاتصال بين السهل والجبل وحرمانها من التموين، مما أدى إلى تدمير وسائل عيشها وإضعاف مقاومتها (عياش، 1992، ص 61) واعتمد سياسة التدرج في إخضاع القبائل، مما سمح له بتثبيت نفوذه في الجبال وتنفيذ مناورة مزدوجة عبر تحريك عدة فرق عسكرية للسيطرة على المناطق المحاصرة (عياش، 1992، ص 62) ، وسعى إلى تطبيق سياسة "الاشترك" بالحفاظ على الشكل الظاهري للدولة المحمدية ومؤسساتها الإدارية، دون المساس بها، مع إبقائها تحت إشراف السلطة الحامية في إطار من التعاون والاحترام الظاهري (زوزو، 2009، ص 82).

وهدف سياسة هوبير ليوتي إلى ربط فاس ومناطق بفرنسا نهائيًا عبر حكم غير مباشر، يقوم على نظام مزدوج يجمع بين حكومة المخزن التقليدية التي تدير الشؤون المحلية، وحكومة الإقامة العامة التي تمسك بالسلطة الفعلية في مجالات الدفاع والأمن والمالية والخارجية (زوزو، 2009، ص 83).

ولجأ "هوبير ليوتي" إلى سياسة التجويع ضد القبائل الزيانية بالسيطرة على مخازن القمح والشعير، التي كانت تشكّل مصدر عيش رئيس للسكان، وروج لفكرة "الغزو السلمي"، معتمداً على تصور مفاده أن الأمازيغ قابلون للاستعمار ولا ينتظرون سوى وصول القوات الفرنسية للترحيب بها (الحسن، 2001، ص 30)، وفضّلت فرنسا تجنّب المواجهة المباشرة مع المقاومة الجبلية، فلجأت إلى استخدام القواد الكبار لإخضاع القبائل دون تدخل عسكري مباشر، وقد منحهم "هوبير ليوتي" حرية التصرف مقابل ولائهم عادةً ذلك الأسلوب الأنسب لنظام الحماية؛ لأنه مرن قليل التكاليف، ويتطلب عددًا أقل من الموظفين، مع الحفاظ على التقاليد المحلية (زوزو، 2009، ص 33-40) ، واعتمد "هوبير ليوتي" سياسة التسوية عبر إثارة الخلافات بين قبائل زيان؛ لتمزيق وحدتها وتفكيك مقاومتها، ولجأ إلى استمالة كبار القياذ بهدف كسب ولائهم، ولاسيما أنهم كانوا يشكّلون دعامة للحركة الوطنية في فاس، فضلًا عن ذلك، طبّق ما يُعرف بالسياسة البربرية؛ لعزل البربر عن العرب وتعزيز الانقسام داخل المجتمع (بومزكو، د.ت، ص 4).

2-التنظيم الإداري:

أنشأت فرنسا إدارة فرنسية لترسيخ سلطاتها، مع الإبقاء على الأجهزة المخزنية التي تمثل الإدارة المحلية وتولى المقيم العام "هوبير ليوتي" قيادة الإقامة العامة بين سنتي 1912 و1925، إذ أرسى سياسة إدارية فعالة أنهت نمط الإدارة التقليدية التي كانت تتسم بالفوضى (الوردبغبي، 2015، ص23)، وامتازت إدارة "هوبير ليوتي" بالسرعة والفعالية، إذ أنشأ مديريات ضمن دوائر ولاسيما للإدارة المدنية، وقسم فاس ومناطق المغرب إلى نواحي إدارية، ثم إلى مناطق يشرف عليها مراقبون مدنيون، مثل: الدار البيضاء، والرباط، وتم تقسيم المناطق إلى وحدات إدارية تُدار من قبل ضباط الشؤون الأهلية في البوادي، وممثلين فرنسيين في المدن، فضلاً عن ذلك، أُسست إدارة جديدة للمالية والأشغال العامة؛ لتعزيز السيطرة والتنظيم (نخلة وسيساوي، 2022، ص46)، وايضاً خصّصت الإدارة الفرنسية المناصب العليا والوظائف الكبرى للفرنسيين (بيضون، 1992، ص16)، في حين حُصر المغاربة الفاسيون في وظائف ثانوية، بل وبدأوا يُقصون تدريجياً من مواقع المسؤولية، وضعت السلطة المركزية الفرنسية مصالح الحماية تحت إشراف المقيم العام، وتوزعت تلك المصالح على ثلاث مديريات رئيسية:

1- مديرية الشؤون الشريفية: تتولى مراقبة وزارة المخزن، وتشكل حلقة وصل بين الحكومة الشريفية والإقامة العامة، إضافة إلى مستشار الحكومة.

2- مديرية الداخلية: تشرف على السياسة العامة وتتابع عمل السلطات المحلية، من مراقبين مدنيين وضباط الشؤون الأهلية والباشوات.

3- مديرية الأمن: تعنى بحفظ النظام وقمع الحركات العمالية (نخلة وسيساوي، 2022، ص47).
وأنشأت إدارة الحماية هيئتين فرنسيتين:

الأولى فنية تُعرف بـ"الإدارة الشريفية الجديدة"، وقد حلت تدريجياً محل الحكومة المغربية حتى أضعفت السيادة الوطنية، وجعلت دور السلطان شكلياً وعديم التأثير والثانية هيئة المراقبين، وهي تتولى الحكم المباشر، سواء في المجال المدني أو العسكري (مكتب المغرب العربي، 1948، ص30)، قامت السلطات الفرنسية بتقليص صلاحيات حكومة المخزن، إذ ألغت وزارات الخارجية والمالية والحربية، وأبقت فقط على محكمتين: المحكمة الشرعية والمحكمة الشريفية العليا (جلون، 1949، ص30).

وقد أدت تلك السياسة عملياً إلى سحب معظم اختصاصات الإدارة من حكومة المخزن، مما أسفر عن تهميش عدد كبير من الوزراء المغاربة ولم يتبق سوى الصدر الأعظم، الذي اقتصر دوره على تمثيل رمزي للسلطة، بعد أن انتقلت صلاحياته الفعلية إلى الكاتب العام للحماية (العقاد، 1993، ص84)، كان المقيم العام يُعد الممثل الحقيقي للسيادة الفعلية (نخلة وسيساوي، 2022، ص47)، أما وزير العدل، فكانت مهمته تتعلق بالإشراف على المحاكم الشرعية والمعاهد الدينية، في حين أن وزير الأوقاف، على الرغم من

منصبه، لم يكن يمتلك السلطة الكاملة، إذ كانت الصلاحيات الفعلية بيد موظف فرنسي يعمل ضمن الإدارة الشريفة (العقاد، 1993، ص 280).

وقد قام "هوبير ليوتي" بإعادة تنظيم الحكومة، فعمل على تقسيم إدارة فاس ومراكش إلى ثلاثة أجهزة مستقلة عن بعضها البعض:

1. إدارة المخزن: احتفظت بهيكلها التقليدي القديم.
2. الإدارة الشريفة الجديدة: أسندت مهامها إلى مثقفين وتولت إدارة الشؤون الفنية ذات الصلة بالوطني. وكانت الإقامة العامة هي الجهة المهيمنة على السياسات العليا للبلاد، إذ تولّت إدارة الشؤون الخارجية والدفاع والمالية والأمن العام، وإلى جانب ذلك، ادارت جميع الصلاحيات الإدارية والتشريعية المتعلقة بالجالية الأوروبية (نخلة ويسيواوي، 2022، ص 49)، أنشأت الحكومة الفرنسية داخل جهاز المخزن عددًا من المصالح الإدارية، كان أبرزها:

1. مصلحة الإدارة العامة: تولّت الإشراف على الشؤون المدنية العامة، بما في ذلك الصحافة، والاجتماعات، وتأسيس البلديات، وأجور العمال، والدراسات الاجتماعية. وتدخل ضمن اختصاصها معالجة قضايا السكن.
2. مصلحة المالية: ضمت عدة إدارات معنية بوضع الميزانية العامة، ومراقبة الحسابات، والإشراف على الضرائب وتحديد قيمتها، فضلاً عن إدارة الممتلكات والأموال العامة، وشملت مهامها تنظيم المواصلات البحرية، وسكك الحديد، والمعادن، والشؤون الهندسية، مع تنسيق عملها مع مصالح الزراعة والتجارة.
3. مصلحة الشؤون الاجتماعية: شملت الإدارات العامة للتعليم، والفنون، والآثار، وتولّت الإشراف على الشؤون الصحية (مكتب المغرب العربي، 1948، ص 86).

ثانياً: طبيعة العلاقات بين السلطات الفرنسية والحكام المحليين في مدينة فاس:

كانت العلاقة بين السلطات الفرنسية والحكام المحليين في فاس علاقة هيمنة وتحكم من طرف واحد استخدم الحكام المحليون كأدوات إدارية رمزية، لكنهم فقدوا كثيراً من سلطتهم الحقيقية، وأصبحوا محصورين بين أوامر المستعمر ومطالب الشعب بعد احتلال فرنسا للمغرب، حرصت السلطات الاستعمارية على الحفاظ على مكانة السلطان؛ لما له من رمزية دينية وسياسية قوية داخل المجتمع المغربي، إذ عدّه المغاربة أميراً للمؤمنين وخليفة للمسلمين، مما منحه شرعية دينية واسعة، وقد استغلّت فرنسا تلك المكانة؛ لضمان استقرار سلطتها، فحرصت على احترام الطقوس المرتبطة بالسلطان، والحفاظ على رمزية البيعة والمؤسسات الدينية المرتبطة به (الناصر، 1985، ص 187).

وشهدت الأوساط السياسية الفرنسية جدالاً حول أنجح السبل لاستعمار المغرب، إذ انقسمت الآراء بين من دعا للاعتماد على المخزن والسلطان في تنفيذ السياسة الاستعمارية، وبين من رأى في سياسة إخضاع

القبائل السبيل الأمثل، غير أن غالب الدراسات الفرنسية انتهت إلى ضرورة الدمج بين الطريقتين فيما عُرف بـ"السياسة المغربية" (حساين، 1992، ص 18).

وقد نجحت تلك السياسة في تحقيق نوع من التوازن، إذ استُغلت الخصوصيات القبلية لخدمة المشروع الاستعماري، مع الاعتماد على السلطان وجهاز المخزن في تنفيذ "عمليات التهدئة"، تحت إشراف فرنسا؛ لضمان الأمن والسيطرة على المناطق الريفية للحكم الأجنبي (واتربوري، 2013، ص 78)، منحت فرنسا المقيم العام صلاحيات واسعة، فمثلاً أمام السلطان والجهات الخارجية، وتجاوزت سلطاته ما نصت عليه معاهدة الحماية في فاس ليصبح شريكاً فعلياً في الحكم، فأجرى إصلاحات شملت مختلف المجالات، وتولى الإشراف على العلاقات الخارجية والدفاع والمالية، وجُردت حكومة السلطان عبد الحفيظ من سلطاتها الفعلية، وأُغيت مناصب الوزراء باستثناء الصدارة العظمى التي فقدت بدورها سلطتها تدريجياً، وتم استحداث وزارتين: العدل والأحباس، إلى جانب لجنة للتشريع (1913) تحولت لاحقاً إلى مصلحة ملحقة بالإدارة العامة (1923)، وأنشأت فرنسا "مديرية الشؤون الشريفة"؛ لمراقبة إدارة المخزن والتنسيق مع الإدارة الفرنسية، وترأسها موظف فرنسي للإشراف على الشؤون القضائية والتعليمية (واتربوري، 2013، ص 81).

وأكد "هوبير ليوتي" في خطابه سياسة الحفاظ على النخبة التقليدية، وعدّ زعماء المخزن والقبائل دعامة للسلطان، داعياً إلى احترام التراتبية ودعم فرنسا بنشر الثقة والدعاية لها، والمساهمة في إخضاع القبائل المتمردة لصالح السلطة المشتركة (Lyautey, 1927, p.195).

ثالثاً: استقالة السلطان عبد الحفيظ:

أبدى السلطان المولى عبد الحفيظ تملصاً من التزاماته، ولأسيما فيما يتعلق بمعاهدة فاس، مما دفع الحكومة الفرنسية إلى إبلاغه بعزمها على حماية مصالحها والحفاظ على النظام العام في الإمبراطورية، رفض السلطان عبد الحفيظ التعاون مع فرنسا واحتج على وحشية تدخلها العسكري، وعبر عن عدم استعداده للتعامل مع الإقامة العامة، مصرراً على الاستقالة لرفضه أن يكون "سلطان الحماية" (الحسايني، 2020، ص 143)، وعدت مدة رفض السلطان التعاون مع الفرنسيين مرحلة حرجة، عطلت تنفيذ المشاريع، وسببت صعوبات حقيقية للإدارة الفرنسية على مدى خمسة أشهر، مما دعا "هوبير ليوتي" إلى التفكير في ترتيبات تضمن انتقال العرش بسلاسة عبر استقالة السلطان، أصر السلطان المولى عبد الحفيظ على الاستقالة بشرف وطلب أداء الحج قبلها، إلا أن فرنسا رفضت ذلك؛ لتأثيره السلبي المحتمل على سمعتها، وقد أكدت الصحف الفرنسية تلقي وزارة الخارجية برقية من "هوبير ليوتي" نقيد باتفاقه مع السلطان على الاستقالة، وأن الأخير أعرب عن رغبته القوية في التخلي عن الحكم (Hafid, 1912, p.1).

وعُقد اجتماع عاجل لمجلس الوزراء الفرنسي برئاسة رئيس الجمهورية ارمان فالليير "Armand Fallières" (رئيس الجمهورية الفرنسية خلال المدة (1906-1913) ،

الحسايني، 2020، ص144) ، وبمشاركة وزير العدل اريستيد بريان "Aristide Briand" ممثلاً لوزارة الخارجية الذي اشتهر في سياسة الوفاق والسلام الاوربي بعد الحرب العالمية الاولى، اذ عرض رسائل بين المقيم العام والسultan عبد الحفيظ تتضمن شروط الاستقالة وضمانات فرنسا له، وبناءً على مبررات المقيم العام وافق المجلس على اتفاق الاستقالة قبل مغادرة السultan إلى فرنسا، وصرّح وزير الدولة الفرنسي أن استقالة السultan عبد الحفيظ تمت بشكل طبيعي وودي، وفق شروط معاهدة الحماية، على الرغم من عدم اعتراف بعض الدول بها، ومن المرتقب أن يتلقى رسالة رسمية من السultan وبعدها غادر السultan عبد الحفيظ الرباط يوم 12 اب 1912 بعد استقالته، متوجّهاً إلى مرسيليا عبر طنجة، ورافقه كبار رجال الدولة، واستقبل على السفينة بترحيب رسمي، وبعد يوم في 13 اب 1912، غادرت أسرة السultan عبد الحفيظ طنجة نحو جبل طارق، في حين توجه هو إلى فرنسا دون أبنائه، وقد ساد استياء شعبي دون احتجاجات **(الحسايني، 2020، ص145).**

وكشف "هوبير ليوتي" عن دوافع أخرى لتنظيم تلك الرحلة، والتي قد تبدو في ظاهرها مخصصة للاستجمام والراحة، إلا أن الحاجة إليها كانت ملحة بالنسبة إلى السultan عبد الحفيظ، ولاسيما بعد ما مر به من عناء ومشقة عقب تقديمه لرسالة التنازل، فقد أشار الكاتب العام في وزارة الخارجية الفرنسية إلى ذلك فقال: "تراءى لنا أن إقامة السultan في مرسيليا وفيشي تُعدّ أفضل ضمانة لتقادي أي مؤامرات أو دسائس قد تعرقل إعلان بيعة السultan الجديد أو تضرّر بعلاقتنا معه وذلك أمر جوهري من وجهة نظرنا لذلك نلتمس منكم أن يتم استقبال السultan السابق في مرسيليا ومعاملته في فرنسا بطريقة تحفظ له كرامته وتراعي مصالحنا لاسيما مع تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها خلال مدة إقامته في فرنسا" **(بوكبوط، د.ت، ص62).**

رابعاً: (مبايعة السultan يوسف) 13 اب 1912:

وتمت مبايعة السultan المولى يوسف بعد تنازل أخيه المولى عبد الحفيظ عن الحكم، اذ أعلن ذلك الأخير استقالته رسمياً يوم 12 اب 1912، وسلمها إلى الإقامة العامة الفرنسية في المغرب، وعلى إثر ذلك، شرعت السلطات الفرنسية في الإعداد لتعيين سلطان جديد، فوقع اختيارها على المولى يوسف، على الرغم من تداول أخبار عن إمكانية تعيين شخصية أخرى من العائلة العلوية، بدأت المشاورات بين النخب المغربية والمسؤولين الفرنسيين، ودُعي العلماء والأعيان إلى اجتماع موسّع عُقد يوم 13 اب 1912 بالرباط، اذ استعرض الصدر الأعظم محمد المقري (الصدر الاعظم محمد المقري ولد في مدينة فاس وهو ينحدر من عائلة جزائرية الاصل اكتسب من الغنى والقوة لمدة طويلة مما جعله الرجل القوي في المملكة (السبتي)، ظروف التنازل، ثم أعلن رسمياً مبايعة المولى يوسف سلطاناً جديداً للمغرب، تلتها مراسم احتفالية تمثلت في إطلاق ما يقرب من مئة وواحدة طلقة مدفعية بمدينة الرباط **(Hafid, 1912, p.2).**

وفي إطار الاحتفال بتلك المناسبة، أقام السلطان الجديد حفلة شاي على شرف أعضاء المخزن لاحقاً، توجه الصدر الأعظم محمد المقرري برفقة أعضاء المخزن والأعيان إلى مقر الإقامة العامة في الساعة الرابعة مساءً لإبلاغ المقيم العام رسمياً ببيعة المولى يوسف، وقد أبلغوه أيضاً بسلسلة الأجواء التي رافقت مراسم البيعة، من جانبه عبّر هوبير ليوتي عن سروره بذلك الاختيار، مؤكداً دعم فرنسا القوي وتعاونها مع السلطان الجديد (Hafid, 1912, p.2)، توجه المولى يوسف إلى فاس إذ استقبل بحفاوة من المولى عبد الحفيظ وعينّه على رأس حملة عسكرية، امتاز بشخصيته المتزنة وتعاونه المخلص مع إدارة الحماية الفرنسية، على الرغم من كونه غير معروف لدى القبائل بعث برسالة إلى الحكومة الفرنسية يؤكد فيها رغبته في استمرار التعاون مع فرنسا لخدمة أمن وازدهار المغرب، وردت الجمهورية الفرنسية بتأكيد دعمها الكامل له، مع الالتزام باحترام الإسلام وتقاليد المغاربة، بلغ عمر السلطان يوسف عند استلامه العرش 31 سنة وكان شديد الحب والارتباط بشقيقه السلطان السابق عبد العزيز وبقي وفياً له ومناصراً له (الحساني، 2020، ص148).

وصرح المولى عبد الحفيظ أن أخاه المولى يوسف شاب قليل الخبرة في الحكم، لكنه ذكي وبعيد النظر، ويُعد إدارياً متمرساً ومحباً لفرنسا، مما يجعله متعاوناً مثالياً للجنرال "هوبير ليوتي" في تهدئة الأوضاع بالمغرب، وقد سبق أن تولى مناصب سياسية مهمة مثل: خليفة السلطان وباشا فاس، إذ نسق مع "هوبير ليوتي" والجنرال كوروو وهو قائد العمليات العسكرية في عدة عمليات عسكرية، فضلاً عن أن "هوبير ليوتي" حصل على صلاحيات واسعة من عبد الحفيظ قبيل استقالته، مما مكنه من تنفيذ مشاريع مؤجلة بعد مغادرة السلطان الحكم (الحساني، 2020، ص149).

خامساً: رحلة السلطان عبد الحفيظ الى فرنسا(1912-1913)

بدأ السلطان المولى عبد الحفيظ رحلته إلى فرنسا يوم 15 اب 1912 على متن باخرة "ماسدونيا"، رفقة وفد كبير يضم مترجمين ومسؤولين عسكريين وأفراداً من حاشيته. نزل بمدينة اذاريليا، إذ استقبل رسمياً من قبل مسؤولين فرنسيين وحاكم اذاريليا الجنرال كوري، وعبر السلطان عن فرحته كثيراً بذلك الاستقبال ثم تمت رفقته بموكب عسكري رسمي مهيب الى مكان اقامته، وهو احد الفنادق الفاخرة في المدينة، وقام بعدها بعدة أنشطة منها الذهاب الى مقر الحاكم العام كوري وتلتها الى معمل مصفاه السكر وتصنيعه بمرسيليا ثم الى حديقة الحيوانات هناك، وبعدها رجع الى مكان اقامته، وعبر عن فرحته وسروره بكل المشاهد والزيارات التي زارها (الحساني، 2020، ص151)، ثم انتقل إلى مدينة فيشي لقضاء مدة نقاهة، وهي مدينة سياحية فرنسية معروفة بعلاجها الطبيعي خلال زيارة المولى عبد الحفيظ لفرنسا، استقبل في مدينة فيشي وأعدت له ترتيبات ولاسيما من قبل السلطات الفرنسية، إذ أقام بفندق "ماجستيك" الفخم. حظي باستقبال رسمي شارك فيه مسؤولون كبار مثل: والي المنطقة وعمدة المدينة، ورافقت زيارته حراسة أمنية من الدرك الفرنسي، وقد

لاحظ الجميع بساطته وسخاءه، إذ كان يوزع الأموال على الفقراء في أثناء مروره في الطريق (Hafid, 1912, p.2).

وشهدت زيارته حضور شخصيات بارزة، مثل: زوج الجنرال "هوبير ليوتي"، وعدد من القادة العسكريين والدبلوماسيين الفرنسيين، وكان أيضًا ضمن مستقبله بعض الشخصيات المغربية، منهم وزراء وأطباء وممثلون عن مؤسسات اقتصادية ودينية، مثل: الطبيب الخاص بالسلطان وهو فيردون، والمترجم قدور بن غبريط، والدكتور برو، والطبيب المقرري وزير المالية، والسيد محمد التازي وزير الأشغال العمومية، والحاج عمر التازي بن سليمان من مؤسسة التبغ، أمضى السلطان مدة استجمام دامت خمسة عشر يومًا في فيشي، قبل أن يتوجه إلى باريس إذ زار عدة معالم شهيرة، مثل: كنيسة المدينة وقبر الامبراطور نابليون بونابرت، وكان يأمل أن يلتقي برئيس الدولة الفرنسية، ثم توجه إلى مدينة طنجة مطلع عام 1913 ليقضي آخر أيام حياته في ظل تعاون مع الدولة الفرنسية (Hafid, 1912, p.2).

سادسًا: المرتكزات التي اعتمدها سلطات الحماية مع السلطان الجديد يوسف :

تولى السلطان يوسف الحكم سنة 1912م بعد تنازل أخيه عبد الحفيظ، الذي عدته فرنسا معرقلًا لمشاريعها ودعمت سلطات الحماية يوسف وعدته الأنسب؛ بسبب ورعه واحترامه من طرف المخزن، وقد تمت بيعته بدعوى تدهور صحة أخيه، ووسط قبول واسع من النخبة المغربية تعامل المغاربة مع التغيير بمرونة، مفضلين استقرار المؤسسة السلطانية على شخص السلطان، وجاء ذلك التنصيب في سياق تعزيز فرنسا لوجودها العسكري بالمغرب، وبعد عزل السلطان عبد الحفيظ، واصلت إدارة الحماية الفرنسية تنظيم أجهزتها بالرباط، إذ أنشئ منصب الكاتب العام؛ لمساعدة المقيم العام وضمان التنسيق بين السلطان والمخزن من جهة، والسلطات الفرنسية من جهة أخرى. ومع نهاية 1913، أصبحت سيطرة فرنسا على المغرب مستقرة، بعد استعمال القوة لضبط الأمن، وتمكنت من ترسيخ مشروعية السلطان لدى الدول الأوروبية وإخضاع القبائل (الحسايني، 2020، ص 145)، وعلى الرغم من أن السلطان كان من الناحية القانونية صاحب السيادة، فإن سلطاته أصبحت شكلية بعد معاهدة الحماية، ولاسيما بعد رحيل "هوبير ليوتي" الذي كان يحرص على احترام التقاليد المغربية، ويشجع الزعماء على دعم السلطان والتعاون مع الإدارة الفرنسية الجديدة (الحسايني، 2020، ص 155).

وصرح الجنرال "هوبير ليوتي" بأن السلطان يُعدّ مصدر الشرعية السياسية، مؤكدًا على احترامه الكبير له، وعلى أهمية دوره الرمزي في ترسيخ النظام الجديد، وبعد تنصيب السلطان يوسف، شرعت سلطات الحماية في تنفيذ سياسة تهدف إلى إفراغ المؤسسة السلطانية من مضمونها السياسي مع الحفاظ على مظاهرها التقليدية، إذ تم حلّ الجيش السلطاني ودمجه في القوات الفرنسية، مع الإبقاء على السلطان كرمز ديني وتاريخي يحظى بالتبجيل الشعبي، وفي ذلك الإطار، سعت الإدارة الفرنسية إلى الحفاظ على التقاليد المخزنية

بتقليص ميزانية المخزن مع الإبقاء على مخصصات السلطان وحاشيته (مسكين، 2024، ص11)، تأكيداً على استمرارية رمزية المخزن في ظل الحماية، وأنشئ قسم خاص لضبط مالية الحكومة الشريفة، تعزيزاً للسيطرة الإدارية الفرنسية. وعلى الرغم من تقلص سلطاته، إلا أنه احتفظ ببعض الصلاحيات الشكلية، ولاسيما في تعيين القواد والباشاوات، إلا أن تلك التعيينات خضعت لمراقبة الإقامة العامة. وأمام احتجاج السلطان على بعض التعيينات المفروضة، أوصى مجلس السياسة الأهلية سنة 1921 باعتماد أسلوب يراعي مقام السلطان، بعرض أسماء مرشحين عليه ليختار من بينهم، شرط توافر الكفاءة، مما يعكس حرص الإدارة الفرنسية على مظهر التشارك، دون التخلي عن جوهر التحكم (مسكين، 2024، ص13).

الخاتمة:

- 1- اعتمد "هوبير ليوتي" سياسة الحصار والتجسس وتجويع القبائل مع الحفاظ على الشكل الظاهري لمؤسسات الدولة المخزنية؛ لضمان استقرار النظام.
- 2- تم إنشاء نظام مزدوج يجمع بين الحكومة التقليدية المخزنية والإدارة الفرنسية الحديثة، إذ تولت الأخيرة السلطة الفعلية في الدفاع والأمن والمالية والعلاقات الخارجية.
- 3- تأسست مديريات وإدارات متخصصة، مثل: الشؤون الشريفية، والداخلية، والأمن، والمالية، والأشغال العامة، والشؤون الاجتماعية؛ لتعزيز التنظيم والسيطرة.
- 4- حُصر كبار المسؤولين الفرنسيين في المناصب العليا، في حين اقتصرت صلاحيات المغاربة على وظائف ثانوية ورمزية، مع الحفاظ على مكانة السلطان الرمزية.
- 5- أصبح الحكام المحليون أدوات تنفيذية رمزية، فيما استُغلت شرعية السلطان الدينية والاجتماعية؛ لضمان الاستقرار ودعم السلطة الفرنسية.
- 6- تبنت فرنسا سياسة دمج بين الاستعانة بالمخزن وتقسيم القبائل للسيطرة على المناطق المقاومة دون مواجهة مباشرة مع المقاومة الجبلية.
- 7- رفض السلطان عبد الحفيظ التعاون مع الإدارة الفرنسية، مما دفع فرنسا لتنظيم استقالته بشكل سلس وتأمين انتقال العرش للمولى يوسف.
- 8- تمت مبايعة السلطان يوسف في 13 أغسطس 1912، وتم تعزيز دوره الرمزي مع إشراف فرنسا الكامل على السياسات العليا والمجالات الحيوية في الدولة.
- 9- على الرغم من تقلص صلاحيات السلطان يوسف السياسية، احتفظ بالمظاهر التقليدية مثل: تعيين القواد والباشاوات تحت إشراف المقيم العام.
- 10- ساعد التوازن بين الرمزية المحلية والهيمنة الإدارية الفرنسية على تثبيت الحماية الفرنسية وإرساء النظام الاستعماري بشكل سلس وفعال، مع الحفاظ على قبول المجتمع المغربي للتغيير.

قائمة المصادر والمراجع:

1. عياش، جرمان. (1992). أصول حرب الريف (ترجمة: محمد الأمين بزاز وآخرون). الرباط: مطبعة النجاح الجديدة.
2. زوزو، عبد الحميد. (2009). تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، معهد التاريخ، جامعة الجزائر.
3. الحسن، محمد. (2001، نوفمبر 13). معركة الهري. صفحات من الجهاد الوطني المغربي (ط1). فاس: مطبعة إنفو برانت.
4. بومزكو، أحمد. (د.ت.). الجهاد والمقاومة بسوس على عهد مولاي يوسف. (1912-1927)
5. الوردیغی، عبد الرحیم. (2015). فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912-1956: ملامح من مدينة فاس، أصولها، تغيراتها، حالتها الاجتماعية والسياسية (ط1). الرباط: مطبعة المعارف الجديدة.
6. بن نخلة، سناء، وسيساوي، ليلي. (د.ت.). الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى زمن المقيم العام (المارشال ليوطي 1912-1926م). رسالة ماجستير، جامعة قلمة، قسم التاريخ.
7. ببيزون، جميل، وآخرون. (1992). تاريخ المغرب الحديث (ط1). دار الأمل للنشر والتوزيع.
8. مكتب المغرب العربي. (1948). الحماية في مراكش، من الوجهة التاريخية والقانونية. القاهرة: مطبعة الرسائل.
9. بن جلون، عبد المجيد. (1949). تلك مراكش (ط1). القاهرة: مطبعة الرسالة.
10. العقاد، صلاح. (1993). المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى) (ط6). القاهرة: مكتبة أنجلو المصرية.
11. الناصري، محمد المكي. (1985). الحسن الثاني أمير المؤمنين وناصر العلم والدين: الإنسان والملك. الرباط: وزارة الإعلام، مطبعة الأنباء.
12. حساين، عبد الحميد. (1992). فرنسا والمسألة الأمازيغية قبل سنة 1912. مجلة أمل، 1، 18.
13. واتروري، ج. (2013). امير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية (ع. غ. أبو العزم، أ. أ. السبتي، & ع. ل. الفلق، مترجمون). الرباط: مؤسسة الغني للنشر، دار أبي رقاق. (الطبعة الثالثة).
14. الحسايني، س. (2020). السياسة الدينية للحماية الفرنسية بالمغرب ما بين 1912-1930: مقارنة تاريخية (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب. الحسايني، س. (2020). ارمان فالير: رئيس الجمهورية الفرنسية خلال المدة (1906-1913). في السياسة الدينية للحماية الفرنسية بالمغرب ما بين 1912-1930: مقارنة تاريخية (أطروحة دكتوراه غير منشورة، ص. 144). كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
15. بوكبوت، م. (د. ت). السلطان مولاي عبد الحفيظ والجنرال Hubert Lyautey: سياسة شد الحبل ومعركة كسر العظام. (1912-1937) الرباط، المغرب: مركز ابن خلدون للدراسات والأبحاث والترجمة والتحقيق. (ص. 62)
16. السبتي، ع & المقري، م. (2025، 24 يوليو). لعنة الحكم. تم الاسترجاع من <https://share.google/aEYi08aAJ2z5ZVJgZ>
17. الحسايني، س. (2020). السياسة الدينية للحماية الفرنسية بالمغرب ما بين 1912-1930: مقارنة تاريخية (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
18. مسكين، ي. (2024، 6 نيسان). مولاي يوسف السلطان المجهول. مجلة لسان المغرب. العدد 16.

19. Lyautey, H. (1927). *Paroles d'action, Madagascar, Sud-Ornaïs, Oran-Maroc (1900-1926)*. Paris: Librairie Armand Colin.
20. L'Abdiction de Moulay-Hafid au Ministre des Affaires Etrangères. (1912, 13 août). *La Dépêche Marocaine*, 8ème année, n 2324.
21. L'Abdiction de Moulay Hafid et la presse Parisienne. (1912, 16 août). *La Vigie Marocaine*, 5ème année, n721.
22. Moulay Hafid à Vichy. (1912, 24 août). *La Vigie Marocaine*, 5ème année, n727.

List of sources and references:

1. Ayash, J. (1992). *Origins of the Rif War* (M. A. Bazzaz et al., Trans.). Rabat: Al-Najah Al-Jadida Press.
2. Zouzou, A. H. (2009). *History of Colonization and Liberation in Africa and Asia*. Algiers: University Publications Office, Institute of History, University of Algiers.
3. Al-Hassan, M. (2001, November 13). *The Battle of El-Heri*. Pages from the Moroccan National Jihad (1st ed.). Fes: Info Print Press.
4. Boumzako, A. (n.d.). *Jihad and Resistance in Souss during the Reign of Moulay Youssef (1912–1927)*.
5. Al-Wardighi, A. R. (2015). *Fes under French Colonial Rule 1912–1956: Aspects of the City of Fes, Its Origins, Changes, and Socio-Political Situation (1st ed.)*. Rabat: Al-Maaref Al-Jadida Press.
6. Ben Nakhlah, S., & Sissawi, L. (n.d.). *French Protectorate in Morocco during the Resident-General Lyautey Era (1912–1926)* (Master's thesis, University of Guelma, Department of History).
7. Bydoun, J., et al. (1992). *Modern History of Morocco (1st ed.)*. Dar Al-Amal for Publishing and Distribution.
8. Maghreb Office. (1948). *The Protectorate in Marrakech: From a Historical and Legal Perspective*. Cairo: Al-Rasa'il Press.
9. Ben Jelloun, A. M. (1949). *That is Marrakech (1st ed.)*. Cairo: Al-Rasa'il Press.
10. Al-Aqqad, S. (1993). *The Maghreb in Modern and Contemporary History (Algeria, Tunisia, Morocco) (6th ed.)*. Cairo: Anglo-Egyptian Library.
11. Al-Nasiri, M. M. (1985). *Hassan II, Commander of the Faithful, and Defender of Knowledge and Religion: The Man and the King*. Rabat: Ministry of Information, Al-Anbaa Press.
12. Hassain, A. H. (1992). *France and the Amazigh Issue before 1912*. *Amal Journal*, 1, 18.
13. Waterbury, J. (2013). *Amir al-Mu'minin: Monarchy and the Political Elite in Morocco* (A. G. Abu al-Azm, A. A. al-Sabti, & A. L. al-Falaq, Trans.). Rabat: Al-Ghani Publishing House, Dar Abi Raqaq. (3rd ed., p. 78)
14. Lyautey, H. (1927). *Paroles d'action, Madagascar, Sud-Ornaïs, Oran-Maroc (1900–1926)*. Paris: Librairie Armand Colin. (p. 195)
15. Al-Hassaini, S. (2020). *The Religious Policy of the French Protectorate in Morocco between 1912–1930: A Historical Approach* (Unpublished doctoral dissertation). Faculty of Arts and Humanities, Saïss, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fes, Morocco. (p. 143)
16. L'Abdiction de Moulay-Hafid au Ministre des Affaires Etrangères. (1912, August 13). *La Dépêche Marocaine*, 8th year, n° 2324, p. 1.

17. Al-Hassaini, S. (2020). Armand Fallières: President of France during 1906–1913. In *The Religious Policy of the French Protectorate in Morocco between 1912–1930: A Historical Approach* (Unpublished doctoral dissertation, p. 144). Faculty of Arts and Humanities, Saiss, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fes, Morocco.
18. Boukabout, M. (n.d.). *Sultan Moulay Hafid and General Hubert Lyautey: Tug-of-War Politics and the Battle of Bones (1912–1937)*. Rabat, Morocco: Ibn Khaldun Center for Studies, Research, Translation, and Verification. (p. 62)
19. Al-Sabti, A., & Al-Magri, M. (2025, July 24). *The Curse of Rule*. Retrieved from <https://share.google/aEYi08aAJ2z5ZVJgZ>
20. *L'Abdiction de Moulay Hafid et la presse Parisienne*. (1912, August 16). *La Vigie Marocaine*, 5th year, n°721, p. 2.
21. Al-Hassaini, S. (2020). *The Religious Policy of the French Protectorate in Morocco between 1912–1930: A Historical Approach* (Unpublished doctoral dissertation). Faculty of Arts and Humanities, Saiss, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fes, Morocco.
22. *Moulay Hafid à Vichy*. (1912, August 24). *La Vigie Marocaine*, 5th year, n°727, p. 2.
23. Meskine, Y. (2024, April 6). *Moulay Youssef: The Unknown Sultan*. *Lisan Al-Maghrib Magazine*, 16, p. 11.